مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية (1970 – 2000)
اسم الكاتب: د. اسماعيل شعبان، د. نزار قنوع، جمال العص
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3914
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 20:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (24) العدد (11)2002
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (24) No (11) 2002

تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية (1970 – 2000)

الدكتور اسماعيل شعبان *
الدكتور نزار قنوع**
جمال العص ***

(قبل للنشر في 2002/7/14)

□ الملخّص □

سنتناول في هذا البحث تطور التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية (الصادرات + الواردات) حيث أن تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية يظهر سيطرة النفط على صادرات معظم الدول العربية وبالتالي فإن صادرات الدول العربية تتصف باعتمادها على سلعة أولية أو عدد محدود من المواد الأولية . و بالتالي اعتماد التنمية في هذه البلدان على حصيلة صادرات هذه المواد التي تتصف بتقلب أسعارها بشكل حاد في السوق الدولية .

أما في جانب الواردات فيلاحظ استمرار النمط التقليدي للواردات العربية حيث احتلت المصنوعات (المنسوجات و الآلات ومعدات النقل) المرتبة الأولى في قائمة الواردات تلتها المنتجات الزراعية . وبالتالي فإن برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدول العربية لم تعط ثمارها بالشكل المرجو منه حتى الآن .

* أستاذ في كلية الاقتصاد – جامعة حلب – سوريا
** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سوريا
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – سوريا

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (24) العدد (11)2002
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (24) No (11) 2002

The Development of the Commodity Frame of the Arabic External Trade (1970-2000)

Dr.Ismail Shaaban*
Dr. Nizar Kanoua**
Jamal AL - Ess***

(Accepted 14/7/2002)

□ ABSTRACT □

We shall deal in this research with the development of commodity structure of the Arab External trade (exports + imports) so that the development of commodity frame of the Arabic export reveals the influence of petroleum on the exports of most of the Arabic countries . Thus , Arabic countries exports characterize with their development on the prime commodity or on the limited number of raw materials . Then , the dependence of advancement in these countries on the exports outcome of that materials which characterize with fluctuation of their prices sharply in the international market .

According to the imports side , it is noticed then the continuation of the traditional style of Arabic imports where the products occupied (textiles , machines , means of transportation) the first grade in the imports list then followed by the agricultural products . Later , the programs of economical repair which the Arabic countries have followed do not give results as it is expected till now

***Professor in Economics Faculty – Aleppo University - Syria.**

****Associate professor in the Department of Planning and Economics – Economics Faculty – Tishreen University – Lattakia , Syria**

*****Master student in the Planning and Economics Department – Economics Faculty – Tishreen University – Lattakia , Syria**

مقدمة:

تظهر هيكلية التجارة الخارجية للبلدان العربية الدور المنوط باقتصاديات البلدان العربية في التقسيم الدولي للعمل في شكله الراهن، وبالتالي نوع المنتجات التي فرضت عليها في إنتاجها للأسواق الدولية – وهذه طبعاً تقتصر على المواد الأولية المعدنية والزراعية– فضلاً عن نوع المنتجات التي عليها الاستمرار في استيرادها من الخارج نتيجة للتبعية الاجتماعية و الثقافية للبلدان العربية نحو البلدان الصناعية وبخاصة اقتباسها لنمط معيشة هذه البلدان .

وبشكل عام فإن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية يعكس إلى حد ما جوانب من التطور الاقتصادي الذي تحققه الدول إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الإنتاج السلعي لاقتصاد ما على التكوين السلعي للتجارة الخارجية .

وبالتالي فإن التغير في التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية هو نتيجة للتغيرات الاقتصادية و السياسية التنموية المتبعة من قبل الدول العربية . فإذا كان رصد التغيرات في هيكل الصادرات العربية يعطينا واقع الهيكل الاقتصادي العربي،فإن رصد التغيرات في هيكل الواردات العربية يمكن أن يعطينا مؤشرات ليس لواقع الاقتصاد كما هو فحسب و إنما يتعدى ذلك إلى بعض ما قد يطرأ على الاقتصاد مستقبلاً. وفيما يلي نبحث في تطور التركيب السلعي للصادرات والواردات العربية خلال العقود الثلاثة الماضية.

أ– الهيكل السلعي للصادرات العربية:

عند بحث المكونات السلعية للصادرات العربية، فإن المسالة المركزية التي تطرح نفسها في هذا المجال هي الصادرات النفطية، و طبيعة تطور موقعها في مجمل هذه الصادرات مقارنة بالصادرات العربية غير النفطية، و ذلك لعلاقتها الوثيقة بمشكلة التشوه القائمة في الهياكل الاقتصادية العربية، بما يعنيه هذا التشوه من التخلف و التبعية(1).

إذ يبدو واضحاً من دراسة تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، إن النفط يشكل السلعة الرئيسة في الصادرات العربية وقد زادت أهميته في السبعينات في إجمالي الصادرات العربية، إذ حققت الصادرات النفطية قفزه كبيره عام 1974 نتيجة تصحيح أسعار النفط . وفي مقابل تزايد الأهمية النسبية للنفط. يبدو واضحاً الانحسار الكبير للأهمية النسبية للصادرات من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية .أما النسبة الضئيلة في الصادرات من السلع المصنعة فإنها تكشف ضعف الهياكل الإنتاجية و خاصة الهيكل الصناعي في الاقتصاد العربي(2). عموما تميزت صادرات الدول العربية بتركز سلعي واضح، فالعديد من الدول العربية يعتمد على سلعة واحدة في التصدير والبعض الأخر يعتمد على عدد محدود من السلع. وفي الغالب هي مواد أولية إذ إن عدد من الدول العربية تعتمد على النفط والبعض الأخر يعتمد على السلع الزراعية والمنجمية ذلك إن حجم الصادرات الزراعية والإستخراجية قد ساهم في إجمالي صادرات البلدان العربية بشكل كبير فقد بلغ متوسطه بالنسبة للبلدان العربية خلال الفترة المذكورة حوالي /93 % / ففي الدول النفطية زاد التركز في الصادرات الإستخراجية لدرجة كبيرة، حيث تقتصر في الغالب على سلعة واحدة هي النفط، الذي تتراوح مساهمته في حصيلة صادراتها بين /91 % / و / 99 % /. أما البلدان العربية غير النفطية فتؤلف الصادرات الزراعية (القطن الخام و الفول السوداني، والحيوانات الحية) و المنتجات الاستخراجية (الفوسفات و الحديد الخام) الأهمية الأولى بين بنود صادراتها، أما بالنسبة للسلع المصنعة فأنها تشكل نسبه قليلة جدً إذ بلغ نصيبها في صادرات البلدان العربية خلال عام 1975 على سبيل المثال حوالي /7 %/ تركز الجزء الأكبر منها في البلدان غير النفطية إذ بلغت نسبتها إلى

إجمالي صادراتها حوالي/11 % / في سوريا و / 31 % / في مصر و / 45 % / في تونس وحوالي / 20.5 %/ في المغرب و / 23 % / في الأردن(3) . ومن الملاحظ إن صادرات السلعة الواحدة تشكل القاعدة في صادرات معظم الأقطار العربية و النفطية منها بشكل خاص . فصادرات النفط تجاوزت /90 %/ من مجمل صادراتها كما أنها تتعدى /99.9 % / في بعضها (ليبيا) الجدول التالي رقم (1). بينما السلع الرئيسية المصدرة من قبل الأقطار غير النفطية في معظمها لم تتجاوز في أفضل الأحوال ثلاث سلع تشكل الجزء الأعظم من صادراتها . إذ أن بعض الأقطار العربية التي كانت تتميز بقاعدة تصديرية متنوعة ، تتجه إلى الاعتماد المتزايد على تصدير السلع الأولية و المواد الخام (خاصة النفط) و المنجمية (كالفوسفات) إذ أن الصادرات النفطية أصبحت تزحف على بقية الصادرات في حالة بعض الأقطار مثل (سوريا – تونس) كذلك فقد ارتفعت صادرات المنتوجات الاستخراجية الأخرى مثل (الفوسفات) في عدد من الأقطار العربية على حساب بقية الصادرات كما في حالة (الأردن– المغرب). والجدول التالي رقم (1)، يظهر لنا التركز السلعي الواضح في الصادرات العربية خلال الفترة 1970 – 1981 . مما يشير إلى مستوى الجمود الذي لازم عملية الإنتاج، وعدم فاعلية سياسات التصنيع التي أتبعت في الأقطار العربية خلال الفترة المذكورة والتي أدت إلى استمرارية سيطرة صادرات السلع الأولية على هيكل الصادرات وعدم القدرة على تحقيق نمو يذكر في جانب قدراتها التصديرية .

جدول رقم (1) درجة التركز السلعي لصادرات الأقطار العربية 1970–1981 **(%)**

البلد	السلعة الرئيسة	1970	1974	1975	1980	1981	متوسط الفترة
الجزائر	نفط خام + منتوجات نفطية	67.5	91.0	91.4	88.9	90.6	92.0
البحرين	***نفط+ ألمنيوم***	75.7	92.0	89.3	91.1	94.1	89.5
مصر	***قطن+أرز***	56.0	53.8	41.1	15.1	15.4	30.8
العراق	نفط خام	92.5	98.6	98.5	99.2	98.0	98.4
الأردن	فوسفات + طماطم	31.4	42.9	42.4	31.2	24.6	28.4
الكويت	نفط خام+منتوجات نفطية	94.2	89.9	97.5	91.8	85.4	90.8
لبنان	تفاح	3.4	1.2	1.7	4.8	4.5	3.3
ليبيا	نفط خام	99.7	99.9	99.9	99.9	99.9	99.9
موريتانيا	حديد خام+سمك	93.0	79.0	91.5	99.7	99.0	91.0
المغرب	فوسفات+فواكه	37.6	59.3	61.5	29.6	44.6	43.3
عُمان	نفط خام	99.5	99.9	99.8	99.6	99.7	99.6
قطر	نفط خام	96.2	98.2	97.2	95.0	93.4	96.1
السعودية	نفط خام + منتوجات نفطية	93.4	99.7	99.6	99.9	99.9	99.8
الصومال	حيوانات حية+موز+جلود	89.8	89.3	84.6	87.9	95.4	85.4
السودان	قطن+صمغ+ فول سوداني+ سمسم	81.3	75.7	81.4	88.7	96.8	80.9

سوريا	نفط خام + قطن	56.7	79.7	81.9	71.3	56.0	71.6
تونس	نفط خام+فوسفات+زيت زيتون	53.5	72.6	69.3	60.3	59.6	53.6
الإمارات	نفط خام	95.0	96.9	95.7	93.8	92.7	94.9
اليمن الشمالي	قطن+قهوة+جلود	58.9	76.8	80.6	55.9	50.3	61.8
اليمن الجنوبي	منتوجات نفطية	79.9	100	93.4	94.9	94.2	91.9

المصـــدر: يمكـن العـودة إلـى: عبـد الوهـاب حميـد رشـيد – التجـارة الخارجيـة وتفـاقم التبعيـة العربيـة، ص 89,88,87,86 تعتمد هذه المؤشرات في بياناتها الأصلية على :IFS., Yearbook, 1982

وتشير طبيعة التطور في المكونات السلعية للصادرات القطاعية خلال الفترة 1970–1980 إلى حقيقة أن قطاع الصناعة الاستخراجية قد تزايد دوره في الاقتصاد العربي مقابل تدهور موقع القطاعات السلعية غير النفطية (المنتوجات الزراعية، منتوجات الصناعة التحويلية). فقد ارتفعت قيمة صادرات المنتوجات الاستخراجية (النفط الخام و المنتوجات الاستخراجية الأخرى) من حوالي 8.47 بليون دولار عام 1970 لتصل إلى حوالي 205.55 بليون دولار في عام 1980 مقابل ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية للفترة نفسها من 1.67 بليون دولار في عام 1970 إلى حوالي 3.35 بليون دولار في عام 1980 ، كما ارتفعت قيمة صادرات منتوجات الصناعة التحويلية من 1.75 بليون دولار في عام 1970 إلى 18.64 بليون دولار في عام 1980.(4) وهذا يؤكد زيادة الاعتماد في الصادرات العربية على المنتجات الاستخراجية (النفط الخام و المنتجات الاستخراجية الأخرى) وقد يرجع ذلك إلى سياسات التنمية القطرية المتبعة، و الاعتماد على سياسات التصنيع لأجل التصدير، وما رافقها من تحويل الموارد و توجيهها نحو هذه الصناعات الاستخراجية على حساب القطاعات الإنتاجية الأساسية الأخرى. حيث بقيت نسبة السلع الصناعية والسلع الأخرى غير المصنفة في الصادرات العربية تقريباً ثابتة خلال الأعوام الأخيرة من عقد السبعينات إذ لم تتجاوز نسبتها / 2 % / من الصادرات العربية الإجمالية خلال الفترة 1975–1981. و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها ضعف القاعدة الإنتاجية العربية ، ومحدودية نتائج سياسة التصنيع لأجل التصدير التي اتبعتها اكثر البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة من عقد السبعينات و إلى اتجاه الدول العربية للاعتماد على السلع الأولية و الخامات الزراعية و المعدنية في صادراتها الخارجية و إلى ضيق السوق الدولية أمام المنتجات الصناعية العربية و حصر أسواقها في دول محدودة . كذلك الأمر بالنسبة للسلع الغذائية إذ لم تتجاوز نسبتها أيضا / 2 % / من حجم الصادرات العربية الإجمالية . وهذا يعود إلى ضعف الإنتاج العربي في مجال الغذاء. (5))

ومن الملاحظ انه وبرغم الجهود التي بذلتها الدول العربية في سبيل تحقيق بناء قواعدها الإنتاجية والتركيز على قطاع الصناعة كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية فان استعراض التركيب السلعي للصادرات العربية خلال عقد الثمانينيات يظهر إن التجارة الخارجية العربية بقيت تعاني من اختلال في هيكلها السلعي، إذ بقيت السلع الأولية تشكل الجزء الأعظم من الصادرات العربية السلعية. فالصادرات السلعية للبلدان العربية تتركز بنسبة تقارب / 94 % / في عدد محدود من السلع الأولية المعدنية و غير المعدنية و الزراعية، خاصة النفط الذي شكل والمواد الخام حوالي /93.4 % / من الصادرات السلعية العربية لعام 1983 . كما شكلت المنتجات الصناعية و الكيماوية /4.4 % / ، و المنتجات الغذائية والمشروبات /1.6%/ وبلغت السلع الأخرى غير المصنفة نحو /0.6%/.(6)

ويشير ذلك إلى ضعف نتائج التنمية الاقتصادية وعجز الجهود القطرية في تحقيق البناء الصناعي المنشود. فبعد عقد كامل من سياسة تشجيع الصادرات ازداد تركيز الصادرات العربية على المنتجات الأولية في شكلها الخام أو

المحول و تراجع نصيب السلع المصنعة في الصادرات العربية إلى مستويات تقل عن المستويات المحققة في بداية عقد السبعينات.

جدول رقم (2) التركيب السلعي للصادرات العربية / 1983 /

	الأغذيـــــة و المشروبات 0+1+4	المواد الخام 2+3	المنتجـــات الكيماوية 5	السلع الصناعية 6+8	الآلات و المعدات 7	الأخرى غير المصنفة9	*المجموع*
القيمـــة (مليـــون دولار)	1939.9	116478.2	1155.6	3240.7	1175.9	791.6	*124781.9
النسبة (%)	1.55	93.35	0.93	2.60	0.94	0.63	100

* لا تشمل الصومال و جيبوتي

المصـدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986، 1985 ، ص 143. (بعض المصادر الوطنية و صندوق النقد الدولي، الكتاب السنوي لاتجاه التجارة).

عموما تميزت الصادرات العربية بارتفاع نسبة المواد الخام وخاصة النفط الذي شكل /91%/ في المتوسط خلال الفترة 1982–1985 إلا إن هذه النسبة قد انخفضت إلى حوالي /81%/ في عام 1986 و ذلك بسبب انهيار أسعار النفط في ذلك العام و هذا أدى بدورة إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية و هذا الانخفاض ما هو إلا انعكاس واضح لأهمية الصادرات النفطية العربية على هيكل الصادرات العربية . ذلك أن الصادرات من كافة أنواع السلع المصنوعة لم تزد إلا قليلاً عن / 8 % / من إجمالي الصادرات العربية بينما لم تزد صادرات الأغذية و المواد الخام و المواد الكيماوية عن /3 % / لكل مجموعة منها (7))

كما انه من الملاحظ بان انخفاض أسعار النفط نتج عنة انخفاض في الأهمية النسبية للنفط في الصادرات العربية إذ توضح بيانات التركيب السلعي للصادرات العربية خلال الفترة 1985–1990 إن حصة الوقود المعدني في الصادرات الإجمالية في انخفاض مستمر منذ عام 1985 فقد انخفضت من نحو / 90 % / عام 1985 إلى نحو / 73 % / عام 1989 وان كانت قد ارتفعت إلى حوالي / 77 / في المائة عام 1990 . (8)

إلا إن ذلك لم يغير من اتجاهها العام نحو الانخفاض. وهذا يعكس تقلصاً في اعتماد الصادرات العربية على السلع الأولية بنحو / 15 % / خلال الفترة المذكورة . ويعزى ذلك إلى التطورات التي حدثت في أسواق النفط وبشكل عام انخفاض أسعار النفط عن المستوى الذي كان سائد خلال السبعينات . و بدرجة محدودة إلى زيادة التنوع السلعي في الصادرات العربية. وفي المقابل زادت الأهمية النسبية للسلع الخفيفة المصنعة في الصادرات العربية، من حوالي / 2.5 % / في عام 1985 إلى حوالي / 8 %/ عام 1990 و للسلع الكيماوية من حوالي /2%/ في عام 1985 إلى حوالي / 5 % / عام 1990 ، و للمواد الغذائية و المشروبات من نحو / 2 % / عام 1985 إلى ما يزيد عن / 3 % / عام 1990. (9)

إذا فقد ارتفعت حصة السلع المصنعة في الصادرات العربية الإجمالية خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات وذلك على حساب السلع الأولية الأساسية. وبناءاً على الجهود المبذولة لتطوير التجارة الخارجية العربية فقد شهدت هذه الأخيرة تحسناً ملحوظاً خلال فترة التسعينيات . فبالنسبة للتكوين السلعي للصادرات العربية فقد عرفت الصادرات غير النفطية ارتفاع في حصتها في الهيكل السلعي للصادرات و ذلك كان نتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي و لجهود التصنيع والتنمية في الدول العربية . و لكن على الرغم من ذلك فلا تزال كل من المواد الخام و المنتجات الزراعية و الحيوانية و الوقود المعدني و المعادن تحتل النصيب الأكبر في الصادرات السلعية

العربية بنسبة تقارب /80 % /.(10) فقد زادت الأهمية النسبية للوقود المعدني من /70.2%/عام 1988 إلى نحو /73%/عام 1993 أما الآلات ومعدات النقل فقد حافظت على مستواها تقريبا خلال الفترة 1988-1993 أما المصنوعات فقد انخفضت أهميتها النسبية من/9.1%/ و /11.6%/ عامي 1989,1988 على التوالي إلى نحو /8.6%/ عام 1991 لتعود وتتحسن إلى نحو /10.1%/ عام 1993، إلا إن المنتجات الكيماوية انخفضت أهميتها النسبية في الصادرات الإجمالية من /10 %/ في عام 1988 إلى حوالي /6.6%/ عام 1993. الجدول التالي رقم (3) :

الجدول رقم (3) الهيكل السلعي للصادرات العربية (1988 – 1993) حسب التصنيف الدولي للسلع

العام	الأغذية و الحيوانات الحية	المشروبات و التبغ	المواد الخام	الوقود المعدني	الزيوت و الشحوم	المنتجات الكيماوية	المنتجات المصنوعة حسب المادة	الآلات و معدات النقل	مصنوعات متنوعة	سلع غير مصنعة
1988	4.18	0.11	3.60	70.24	0.18	10.0	5.50	2.36	3.57	0.27
1989	4.46	0.15	3.85	67.12	0.20	9.85	7.23	2.51	4.38	0.25
1990	3.62	0.15	2.58	74.40	0.25	7.34	5.27	2.01	4.21	0.18
1991	3.61	0.29	1.90	76.98	0.45	6.14	4.45	2.05	4.10	0.03
1992	3.67	0.25	2.02	76.50	0.32	6.00	4.31	2.47	4.44	0.03
1993	4.27	0.33	2.12	73.08	0.41	6.61	5.26	3.00	4.87	0.05

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، ص 126.(بيانات التقرير الاقتصادي العربي، ومصادر وطنية بالنسبة لبيانات التجارة العربية).

هذا ويبدو أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدول العربية قد حققت لها تطوراً ملحوظاً في إنتاجها الصناعي، مما جعلها تضاعف إمكانياتها التصديرية من السلع الصناعية، و هذا بدورة أدى إلى الارتفاع في الأهمية النسبية للمصنوعات (المجموعتان 6 + 8 – سلع مصنعة حسب المادة المصنوعة منها + سلع مصنعة أخرى – من التصنيف الدولي للسلع SITC) إلى حوالي / 16 % / كمتوسط للفترة 1995-1997 مقارنة مع حوالي /9%/ كمتوسط للفترة 1991-1994. وهذا الارتفاع في الأهمية النسبية للمصنوعات ساعد الدول العربية على أن تقلص اعتمادها على الوقود المعدني في صادراتها حيث انخفضت أهمية الوقود المعدني من حوالي / 75 % / من الصادرات العربية الإجمالية كمتوسط للفترة 1991-1994 إلى حوالي / 68 % / كمتوسط للفترة 1995-1997.(11) ورغم هذا الانخفاض فان الوقود المعدني لا يزال يستأثر بالنصيب الأكبر من إجمالي الصادرات العربية وبالتالي فان هيكل الصادرات السلعية العربية لا يزال يسوده القطاع الاستخراجي.

الجدول رقم (4)

مقارنة الهيكل السلعي للصادرات العربية في المتوسط بين الفترتين 1991-1994 و 1995-1997 %

المجموعات السلعية	متوسط الفترة (1991-1994)	متوسط الفترة (1995-1997)
الأغذية و المشروبات	4.1	4.1
المواد الخام	2.2	2.6
الوقود المعدني	75.4	67.7

المنتجات الكيماوية (5)	6.3	5.7
الآلات و معدات النقل (7)	2.5	3.4
المصنوعات (6 + 8)	9.2	15.8
سلع أخرى غير مصنعة	0.3	0.7
القيمة (مليار دولار)	133.6	165.0

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998، ص 121. (بيانات وطنية وفقاً لاستبيان التقرير الاقتصادي العربي).

من الجدول أعلاه يلاحظ التطور الذي حققته صادرات المصنوعات والآلات ومعدات النقل، وهذا يعتبر خطوة إيجابية في اتجاه تنويع هيكل الصادرات العربية و تقليص الاعتماد على الصادرات من السلع الأولية و الخامات المعدنية .

أما خلال الأعوام الأخيرة من عقد التسعينات فان تقديرات الهيكل السلعي للصادرات العربية حسب الفئات الرئيسية للسلع تشير إلى ارتفاع حصة فئة الوقود المعدني التي تستأثر بالنصيب الأكبر من الصادرات العربية، وذلك بنسبة /71%/ من إجمالي الصادرات العربية لعام 2000، مقارنة بنسبة /63.3%/ عام 1999 ونسبة /56.1%/ و /72.5%/ عامي 1996,1995 على التوالي.{الجدول رقم (5) } ونتيجة لذلك انخفضت حصص الفئات الأخرى، وخاصة منها المصنوعات من /18.9%/ عام 1999 إلى /14.5%/ عام 2000. كما انخفضت أيضا حصة المواد الكيماوية من /7.0%/ عام 1995 إلى /6.8%/ عام 1998 و/5.0%/ عامي1997، 2000. وسجلت حصة الصادرات العربية للآلات ومعدات النقل، والأغذية والمشروبات انخفاضا من /4.7%/ و/4.3%/ عام 1999 على التوالي، إلى /3.8%/ و/3.0%/ عام 2000. الجدول التالي رقم (5).

جدول رقم (5)

هيكل الصادرات العربية الإجمالية 1994-2000 **(%)**

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	*2000
الأغذية و المشروبات	3.7	6.7	3.7	3.8	5.7	4.3	3.0
المواد الخام	2.8	5.1	2.2	2.4	3.0	2.8	2.3
الوقود المعدني	67.5	56.1	72.5	70.7	55.6	63.3	71.0
المواد الكيماوية	5.1	7.0	4.5	5.0	6.8	5.5	5.0
الآلات و معدات النقل	4.0	4.0	3.1	3.4	5.7	4.7	3.8
المصنوعات	16.1	20.1	13.6	14.3	22.5	18.9	14.5
سلع غير مصنفة	0.8	0.9	0.4	0.4	0.6	0.5	0.5
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

* أرقام أولية و تقديرية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2001، ص 173. (الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي لعام 2001 ومصادر وطنية أخرى).

وبناء على استعراض الهيكل السلعي للصادرات العربية خلال العقود الثلاثة الماضية يلاحظ بأنه على الرغم من أن الدول العربية انتهجت سياسات للإصلاح الاقتصادي من اجل تصحيح هيكل صادراتها إلا انه يلاحظ بان الصادرات النفطية ما تزال تشكل العامل المؤثر في هذه الصادرات و هو ما يعكسه هيكل الصادرات العربية و الأهمية النسبية الكبيرة التي تحظى بها الصادرات النفطية و بالتالي ارتفاع قيمة الصادرات العربية أو انخفاضها يكون حسب ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ويلاحظ بان انخفاض نسبة الصادرات النفطية يقابلها ارتفاع في نسبة الصادرات الأخرى و بالتالي فان ارتفاع الصادرات النفطية يؤدي إلى انخفاض الصادرات الأخرى من هنا نجد أن النفط هو الذي يؤثر في تطور القطاعات الأخرى وعلى وجه الخصوص قطاع الصناعة حيث انه على الرغم من التقدم الذي حقق في هذا القطاع مقارنة مع العقود السابقة إلا انه لم يصل إلى المستوى المرجو.

فالنظر في الهيكل السلعي للصادرات العربية يؤكد استمرار تخلف الهياكل الإنتاجية العربية في ظل سرعة التطور النسبي للقطاع النفطي، مقابل التدهور النسبي المستمر لبقية القطاعات الإنتاجية . و ما يعنيه ذلك من تعاظم قوة النفط وازدياد اعتماد بقية القطاعات على العوائد النفطية لمواجهة العجز المتصاعد .
وتجدر الإشارة إلى إن الدول العربية استطاعت زيادة صادراتها من السلع الصناعية. مما يعني وجود طاقات إنتاجية صناعية فائضة لدى الدول العربية و هذا يتطلب من الدول العربية التركيز على توسيع السوق العربية إذ أن توسيع السوق سيتيح لها توظيفاً امثل لطاقاتها الإنتاجية و الاستفادة من قانون وفر العمل الكبير وبالتالي تشغيل طاقاتها الإنتاجية العاطلة .

ب- الهيكل السلعي للواردات العربية:

يبين التركيب السلعي للواردات العربية الوجه الآخر من الخلل الهيكلي للقطاع الإنتاجي في الدول العربية ، و الاعتماد المتزايد على السوق الخارجية في تلبية حاجاتها الأساسية و التنموية . إذ أن زيادة الاعتماد على سلعة واحدة أو سلعتين في الصادرات العربية حول الاهتمام في الدول العربية إلى التركيز على تحسين و زيادة إنتاج هذه السلعة على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى مما أدى إلى تدهور في إنتاج السلع الأخرى و بخاصة السلع الصناعية و السلع الغذائية الأساسية و كانت نتيجة هذا الوضع زيادة في استيراد الدول العربية من هذه السلع. إذ أن ارتفاع الواردات الزراعية و الصناعية التحويلية يشير إلى عجز القطاعات السلعية (الزراعية و الصناعية) العربية عن تلبية الحاجات المحلية. فالهيكل السلعي للواردات العربية يتميز بأنه اكثر تنوعا من الهيكل السلعي للصادرات والجدول التالي يظهر تطور الهيكل السلعي للواردات العربية حسب القطاعات خلال الفترة (1970-1980)

الجدول رقم (6)

الهيكل النسبي للواردات العربية حسب القطاعات السلعية 1970-1980 %

العام	الزراعة	***الصناعة التحويلية***	الصناعة الاستخراجية	مجمل الواردات
1970	20.2	74.4	5.4	100.0
1973	21.9	73.8	4.3	100.0
1975	22.7	71.8	5.5	100.0
1977	17.6	77.3	5.1	100.0

1978	18.5	77.0	4.5	100.0
1980	16.8	77.4	5.8	100.0
المتوسط	18.5	76.1	5.4	100.0

المصدر: عبد الوهاب حميد رشيد – التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية – ص 91.

(U.U. yearbook, of international trade statistics, Vol . 1, 1972, 1974, 1977, 1980.)

لقد ذكرنا في الفقرة الأولى بان الصادرات العربية قد تركزت خلال الفترة 1970–1980 على نحو متصاعد في المنتوجات الاستخراجية على حساب القطاعات السلعية الأخرى (الزراعة و الصناعة التحويلية) لذلك فان من المنطقي الاستنتاج بان مكونات الواردات العربية تتركز في المنتوجات الزراعية و منتوجات الصناعة التحويلية إذ بلغت واردات قطاع الزراعة خلال الفترة 1970–1980 في المتوسط حوالي / 18.5 % / من الواردات العربية الإجمالية أما واردات قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت نسب مرتفعة خلال الفترة نفسها إذ بلغت حوالي / 76.1 % / في المتوسط من الواردات العربية الإجمالية. بينما كان نصيب الصناعة الاستخراجية نحو / 5.4 % / في المتوسط خلال نفس الفترة الجدول السابق رقم (6). ومن الملاحظ خلال النصف الثاني من عقد السبعينات بأن السلع الصناعية حظيت بأهمية بارزة في الواردات العربية الإجمالية فهي تصل إلى حوالي ثلاثة أرباع الواردات العربية الإجمالية. ويعود ذلك إلى ضعف الهياكل الإنتاجية العربية و عدم قدرتها على إشباع الطلب المحلي لهذه السلع فقد ازداد حجم استيراد هذه السلع من 11.5 بليون دولار عام 1975 إلى 32.7 بليون دولار في عام 1980 و إلى حوالي 40 بليون دولار في عام 1982 أي أنها ازدادت بنسبة تصل إلى /19.5%/ سنوياً. ويمثل بند الآلات ومعدات النقل اكثر البنود أهمية في هيكل الواردات العربية إذ وصلت نسبته إلى حوالي /40% / من الواردات العربية الإجمالية عام 1982 مقابل حوالي /35% / عام 1975. وذلك نتيجة انتهاج خطط للتنمية من قبل الدول العربية وبالتالي يزداد طلبها على السلع الاستثمارية لإقامة المشاريع الصناعية و مستلزمات تشغيلها وقد ارتفع حجم هذا البند من 14 بليون دولار في عام 1975 إلى حوالي 59 بليون دولار في عام 1982 أي أن نسبة نمو استيراده تصل إلى /23%/ سنوياً، وتأتى السلع الغذائية في المرتبة الثانية في سلم الأهمية للتركيب السلعي للواردات العربية الإجمالية فقد زادت واردات السلع الغذائية من 8 بليون دولار في عام 1975 إلى 16.7 بليون دولار في عام 1980 ، و إلى حوالي 23 بليون دولار في عام 1982 أي أن الاستيراد يتزايد بنسبة تصل إلى حوالي /16.3%/ سنوياً(12). ومن واقع هذه الأرقام يظهر لنا مدى تخلف البنى الاقتصادية للبلدان العربية، في قصورها وعجزها عن إنتاج ما يساعد على تلبية الطلب المحلي العائد للحاجات الغذائية الأساسية والصناعية الاستهلاكية والمديدة الاستهلاك فضلاً عن السلع الإنتاجية، مما ينجم عن ذلك، اضطرارها للجوء إلى الأسواق الدولية للحصول على هذه المنتجات. والجدول التالي يوضح تطور هيكل المستوردات خلال الفترة (1975–1982).

جدول رقم (7)

تطور التركيب السلعي للواردات العربية حسب المجموعات للفترة 1975–1982(بالأسعار الجارية) %

	1975	1979	1980	1981	1982
المواد الخام (2+3+5)	16	15	15	19	17.3
الأغذية والمشروبات والزيوت (0+1+4)	20	15	16	15	14.4

السلع الصناعية و أخرى (6+7+8+9)	64	70	69	66	68

المصدر : صالح عنقاد ، اثر التجارة الخارجية على التطور الاقتصادي في البلاد العربية، ص24، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 1985، 1984، 1983، 1981، 1980).

وفي هذا النمط من الاستيراد، تكمن حدة تبعية البلدان العربية لتكنولوجيا البلدان الصناعية المتطورة. و يظهر من الجدول أعلاه الأهمية النسبية المتزايدة للسلع الصناعية و التي تصل نسبتها في المتوسط إلى حوالي / 68 % / من إجمالي الواردات العربية و هذا يشير إلى جهود التنمية في النصف الثاني من السبعينات و تنامي النزعة الاستهلاكية للسلع المعمرة كانت من بين الأسباب التي أدت إلى تكوين هذه النسب المرتفعة من استيراد السلع الصناعية التي تركزت على الآلات والمكائن، ووسائط النقل، والسلع الوسيطة. وهذه النسب تظهر مدى هشاشة القاعدة الإنتاجية الصناعية العربية فالوطن العربي يكاد يستورد كل السلع الصناعية الاستهلاكية و الإنتاجية. ولم يكن الحال بأحسن من ذلك خلال عقد الثمانينات إذ بقيت السلع الإنتاجية من آلات و معدات تحتل المركز الأول في الواردات العربية وشكلت نسبتها حوالي /39 %/ من إجمالي الواردات العربية في عام 1983 مقابل حوالي /31%/ عام 1970 (13) طبعا مع وجود تفاوت في النسب في ما بين الدول العربية.

جدول رقم (8)التركيب السلعي للواردات العربية عام 1983

	الأغذية و المشروبات (0+1+4)	المواد الخام (2+3)	**المنتجات الكيماوية (5)**	**السلع الصناعية (6+8)**	**الآلات و المعدات (7)**	**الأخرى غير المصنفة(9)**	**المجموع**
القيمة مليار دولار	**17684.9**	**11571.8**	**5851.2**	**31984.6**	**40080.5**	**847.3**	***108020.1**
النسبة %	**16.37**	**10.70**	**5.40**	**29.60**	**37.10**	**0.83**	**100.0**

* لا يشمل الصومال و جيبوتي و موريتانيا .

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد طبع عام 1986، ص 143. (بعض المصادر الوطنية و صندوق النقد الدولي، الكتاب السنوي لاتجاه التجارة، 1985).

والجدول السابق يبرز مدى اعتماد الدول العربية على الخارج في تلبية الطلب المحلي المتنامي من السلع الغذائية حيث بلغت الواردات العربية من السلع الغذائية حوالي 17.7 بليون دولار في عام 1983 أي حوالي /17%/ من الواردات العربية الإجمالية لنفس العام، ولا تكمن خطورة هذه الأرقام في حجمها فحسب و إنما في تزايدها المتواصل، الذي أدى إلى تناقص الاكتفاء الغذائي الذاتي خلال النصف الأول من عقد الثمانينات عن مستوياته المحققة خلال عقد السبعينات . و لا تخفى الآثار السلبية لهذا الوضع على تطور الإنتاج في القطاع الزراعي الذي يعمل به ما يزيد عن نصف الأيدي العاملة العربية، ويشكل دخلاً لأكثر من /55 %/ من سكان الوطن العربي(14). وخلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات فقد استمرت الدول العربية في اعتمادها الكبير على العالم الخارجي في استيراد حاجياتها من السلع الصناعية إذ بلغت نسبة الآلات ومعدات النقل حوالي /31.9 %/ من الواردات العربية لعام 1986 أما فئة المصنوعات و السلع غير المصنفة الأخرى تمثل حوالي/33.5 %/ لنفس العام. أما نسبة الواردات من المواد الغذائية و المشروبات فهي لا تزال مرتفعة حيث بلغت نحو /16.5%/ من إجمالي الواردات العربية وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى تحسن الميزان التجاري في الأغذية و المشروبات حيث انخفض العجز فيه من 18 مليار دولار عام 1982 إلى نحو 12 مليار دولار في عام

1986(15). إذ أن قيمة الواردات من السلع الغذائية إلى الدول العربية تجاوزت 14 مليار دولار في عام 1986(16).

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة واردات الدول العربية من السلع الغذائية والصناعية تستهلك القسم الأعظم من عائدات الصادرات العربية. إذ أصبحت الواردات من السلع الصناعية تحتل حوالي /62%/ من عائدات الصادرات العربية في عام 1985 بينما لم تكن تحتل سوى /25%/ منها عام 1980 أما الواردات من السلع الغذائية فإنها تشكل عبئاً متزايداً على عائدات التصدير إذ أن اكثر من ربع الصادرات العربية يخصص لتغطية استيراد السلع الغذائية(17). وخلال الأعوام الأخيرة من عقد الثمانينيات فقد بقي ترتيب الهيكل السلعي على حاله دون تغيير يذكر، إذ بقيت الآلات و معدات النقل تتصدر قائمة الواردات العربية تليها المصنوعات أما المواد الغذائية فقد حافظت على مستواها تقريباً والجدول التالي يوضح هيكل الواردات العربية لعامي (1989،1988).

جدول رقم (9)

الهيكل السلعي للواردات العربية حسب المجموعات السلعية (1988 – 1989) (%)

العام	الأغذية و الحيوانات الحية	المشروبات و التبغ	المواد الخام	الوقود المعدني	الزيوت والشحوم	المنتجات الكيماوية	المنتجات المصنعة حسب المادة	الآلات و معدات النقل	مصنوعات متنوعة	سلع غير مصنعة
1988	15.75	1.21	4.05	5.38	0.87	9.38	21.70	29.35	11.12	0.01
1989	15.87	1.23	3.83	5.86	1.06	8.65	20.72	29.97	10.83	1.17

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد طبع عام 1996، ص 127. (بيانات التقرير الاقتصادي العربي، ومصادر وطنية و إقليمية بالنسبة لبيانات التجارة العربية).

ومما سبق دراسته عن الهيكل السلعي للواردات العربية خلال عقد الثمانينات يوحي بان نتائج الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية لازالت محدودة حيث أن البيانات تشير إلى إن السلع الصناعية والآلات ومعدات النقل تشكل ما يزيد عن /65%/ من الواردات العربية، ولازالت الدول العربية تعتمد على استيراد السلع الاستهلاكية الأساسية كالمواد الغذائية والتي وصلت نسبتها إلى حوالي /15%/من الواردات العربية الإجمالية عام 1989 ويعود سبب الاعتماد المتزايد على الاستيراد، لتلبية الطلب المحلي على السلع الغذائية إلى أسباب متعددة منها خضوع قطاع الزراعة في عدد من الدول العربية لسياسات تسعير للمنتجات الغذائية أضرت بالحوافز، بالإضافة إلى أسعار صرف مغالى فيها للعملات الوطنية مما دفع بالمزارعين إلى النزوح الداخلي والخارجي(18). وبالتالي فان هذا الوضع تتطلب من الدول العربية بذل المزيد من الجهود الجادة خلال فترة التسعينات لرفع إنتاجية القطاع الزراعي بهدف توفير قدر اكبر من الاحتياجات الغذائية للمواطنين العرب محليا. بالإضافة إلى العمل على توفير بعض من احتياجاتهم من السلع الصناعية محليا. إلا أن الواقع يظهر انه قد استمر النمط التقليدي للواردات العربية دون تغيير يذكر خلال عقد التسعينات، فهي لازالت تعتمد على الاستيراد في تغطية احتياجاتها من الأغذية و المشروبات و السلع الصناعية. فخلال النصف الاول من عقد التسعينات ظل بند الآلات ومعدات النقل يتصدر قائمة الواردات العربية بنحو /30.6%/ عام 1990 وليرتفع نصيب هذا البند من الواردات العربية إلى /34.4%/ و /37.4%/ عامي 1992,1991 على التوالي إلا انه تراجعت حصته إلى نحو /35.8%/ و

/35.1%/ خلال عامي 1994,1993 على التوالي، {الجدول التالي رقم (10)} أما بند المصنوعات فقد أتى في المرتبة الثانية بعد بند الآلات ومعدات النقل حيث تذبذبت أهميته النسبية في الواردات العربية خلال الأعوام 1990-1994 حول ما يقارب /30%/ إذ بلغت نحو /29.8%/ عام 1990 وارتفعت إلى /31.1%/ عام 1992 إلا أنها تراجعت إلى /30.3%/ في عام 1994. وتجدر الإشارة إلى أن الأغذية والمشروبات قد عرفت انخفاضا في حصتها من إجمالي الواردات العربية إذ تراجعت من /17.0%/ عام 1990 إلى /14%/ و /13.2%/ عامي 1994,1992 على التوالي {الجدول التالي رقم (10)} ويوضح هذا الجدول الأهمية النسبية للبنود السلعية الأخرى في الواردات العربي إذ لم يطرأ عليها تغيير يذكر خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات. وفي عام 1995 يلاحظ حدوث تغيير في نسب بعض البنود السلعية في هيكل الواردات العربية حيث تراجعت أهمية الآلات ومعدات النقل إلى نحو /27.8%/ والمصنوعات إلى /28.6%/ وذلك مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للأغذية والمشروبات إلى /16.7%/ في العام نفسه وكذلك الأمر بالنسبة للوقود المعدني الذي ارتفع إلى /8.3%/ في العام نفسه.(19) وخلال النصف الثاني من عقد التسعينات عادت الأهمية النسبية للبنود السلعية في الواردات العربية إلى مستواها تقريبا حيث أتت الآلات

ومعدات النقل في المقدمة بنحو /33.2%/ عامي 1996 و 1997 وحافظت على نسبتها /34.7%/ خلال الأعوام الأخيرة من هذا العقد 2000,1999,1998. {الجدول التالي رقم (10)} ولعل هذا الاستيراد من السلع الرأسمالية ، أي الآلات والمعدات وقطع الغيار، يشير إلى الجهود المبذولة لتتويع القاعدة الإنتاجية في بعض الدول العربية و تطوير الهيكل الإنتاجي فيها، وإدخال الإصلاحات الهيكلية. أما المصنوعات فقد أتت ثانيا بنحو /29.7%/ و /29.4%/ عامي 1997,1996 على التوالي وتطورت إلى /30.3%/ عام 1998 إلا أنها تراجعت إلى /28.6%/ و /28.3%/ عامي 2000,1999 على التوالي.(20) وقد أتت الأغذية والمشروبات في المرتبة الثالثة على الرغم من التراجع الذي شهدته أهميها النسبية في هيكل الواردات العربية إذ تراجعت إلى ما يقارب /15%/ عامي 1997,1996 والى نحو /14%/ خلال الأعوام الأخيرة من عقد التسعينات وتراجعت نسبة الوقود المعدني إلى مستواها تقريباً حيث بلغت /5.6%/ خلال الأعوام 1998,1997,1996 على التوالي ونحو /5.4%/ عام 2000 {انظر الجدول التالي رقم (10)}

جدول رقم (10)

هيكل الواردات العربية الإجمالية 1990 – 2000 (%)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	*2000
الأغذية والمشروبات	17.0	14.6	14.0	14.7	13.2	16.7	15.3	15.0	14.0	14.6	14.2
المواد الخام	3.9	3.7	3.1	3.8	5.3	8.3	5.6	5.6	5.6	5.5	5.4
الوقود المعدني	6.6	5.5	4.5	5.3	5.0	7.9	4.8	4.6	3.5	4.9	6.0
المواد الكيماوية	9.3	8.9	8.1	9.1	7.8	9.9	8.4	8.3	8.0	8.4	8.2
الآلات ومعـــدات النقل	30.6	34.4	37.4	35.8	35.1	27.8	33.2	33.2	34.7	34.7	34.7
المصنوعات	29.8	30.8	31.1	29.7	30.3	28.6	29.7	29.4	30.3	28.6	28.3

سلع غير مصنفة	1.8	2.6	1.8	2.5	3.3	0.7	3.0	3.8	3.9	3.4	3.3
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

* أرقام أولية و تقديرية.

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2001، ص 173. والتقرير عام 1999، ص 116. والتقرير عام 1997، ص 332، { حسبت النسب لعام 1994 وفق البيانات الواردة في الجدول (4/8)–ب من التقرير عام 1997.}

مما سبق يتضح لنا بان بند الآلات و المعدات يحتل مركز الصدارة في الهيكل السلعي للواردات العربية، إلا انه تجدر الإشارة إلى أن ضخامة بند الآلات ومعدات النقل لا تعكس بالضرورة تطور الصناعة في الدول العربية ذلك لان هذا البند يضم بالإضافة إلى الآلات ومعدات النقل، أجهزة الاتصال وأجهزة التلفزيون والمذياع، والسيارات الخاصة وغير ذلك من السلع الاستهلاكية المعمرة التي ليس لها صلة بالاستخدام الإنتاجي. ويعزى ارتفاع الواردات من هذه المجموعة إلى ضيق القاعدة الإنتاجية في الدول العربية و عدم استطاعتها تلبية احتياجات الأسواق العربية من هذه السلع. و من العوامل التي يرتبط بها هذا الأمر بدوره صغر حجم الصناعات في الدول العربية وضيق أسواقها. وبالتالي فان تحقيق صناعة متطورة لإنتاج الآلات والمعدات يتطلب سوقا واسعة تعجز أي دولة عربية منفردة عن تحقيقها مما يفرض على الدول العربية التعاون الجماعي فيما بينها إذ ما رغبت في تامين طلبها من السلع الاستثمارية، و تبرز في هذا المجال أهمية منطقة التجارة الحرة العربية لما يمكن لها أن توفره من أسواق واسعة تشجع على إقامة الصناعات الرأسمالية بالأحجام الاقتصادية. كما يلاحظ بان مجموعة السلع الغذائية و المشروبات تشكل نسبة مرتفعة من الواردات العربية الإجمالية ومن المتوقع أن تؤدي اتفاقيات الجات إلى ارتفاع أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية نتيجة خفض الدعم عن هذه السلع في الدول الصناعية، وهو الأمر الذي ينتظر له أن يشكل حافزاً للدول العربية على توسيع إنتاجها من السلع الغذائية في الآجل المتوسط و الطويل. عموماً يمكن القول إن تحليل التركيب السلعي للواردات العربية يقود إلى أن تطور الواردات السلعية و توزيعها النسبي و إن كان يعبر عن ارتفاع مستويات المعيشة ممثلاً في تزايد الواردات من السلع الاستهلاكية، وتزايد نمو الاستيراد من السلع الاستثمارية الثابتة. إلا أن تزايد الواردات الإجمالية يعكس بلا شك درجة الانكشاف الاقتصادي لهذه البلدان، و تزايد اعتمادها على العالم الخارجي، وفشل سياسات الإنتاج و الاستهلاك في تحقيق قدر من المواءمة بين العرض و الطلب المحلي لاحتياجات الأسواق العربية من السلع. على الرغم من انقضاء فترة طويلة على الخطط العربية و استراتيجياتها المعلنة. و هذا يوضح مدى تخلف البنى الاقتصادية للبلدان العربية في قصورها و عجزها عن إنتاج ما يساعد على تلبية الطلب المحلي و من هنا تأتى تبعية البلدان العربية نحو البلدان الصناعية المتطورة إذ أن تركيب الواردات السلعية العربية يظهر التبعية التكنولوجية للبلدان العربية إلى البلدان الصناعية المتطورة بالإضافة إلى تبعيتها لنمط الاستهلاك الشائع في البلدان الصناعية الرأسمالية، مما يؤدي إلى مزيد من اندماج اقتصاديات البلدان العربية في السوق الدولية الرأسمالية.

الهوامش:

.....

1- د. رشيد، عبد الوهاب حميد ، التجارة الخارجي و تفاقم التبعية العربية، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1984،ص81.

2 –مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الأمانة العامة، التجارة الخارجية في الوطن العربي، عمان:المجلس 1982، ص 10.

3– د.بيضون، توفيق سعيد، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية وآثارها على مسار التنمية الاقتصادية–الاجتماعية، بيروت معهد الإنماء العربي،1986،ص 169،171.

4–مرجع سابق، عبد الوهاب حميد رشيد، ص 84.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1982، ص 95,94.

6– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986، ص 142.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، ص 127.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1992، ص 118,117.

9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1992، ص 118,117.

10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، ص 125.

11- التقرير الاقتصادي العربية الموحد لعام 1998 ، ص 121,120.

12– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1985، ص 144.

13– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986، ص 144.

14- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام1986 ، ص 144.

15- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، ص 128.

16- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1988، ص 122.

17- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1988، ص 122.

18- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1991، ص 102.

19 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، ص 116.

20- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص 173.